الرياض

الاثنين 4 صفر 1426هـ - 14 مارس 2005م - العدد 13412

قضية في تقرير

زيادة نسبة الأمراض المستعصية تتطلب الاستثمار في المزيد من مراكز العلاج المتخصص

مستشفى الملك فيصل بالرياض

إعداد - عمر إدريس

تشير التقارير المتوفرة عن الإصابة بالأمراض المستعصية وفي مقدمتها السرطان إلى تزايد نسبتها في المملكة خلال الخمس سنوات الماضية بشكل تصاعدي وخاصة سرطان الدم والقولون والكبد وانتشار هذه الأمراض بشكل تصاعدي يؤيد الحاجة إلى المزيد من مراكز العلاج المتخصصة وهي التي تكاد أن تكون معدودة في الوقت الراهن.

وتأتي مستشفى الملك فيصل التخصصي ومراكز الأبحاث التابعة لها في مقدمة مشافي العلاج التي تحتاج للدعم المادي لزيادة طاقتها الاستيعابية في معالجة هذه الأمراض حيث إنه من الواضح أن هذه المراكز المتقدمة في خبراتها تحتاج إلى تفعيل كفاءتها وخير دليل على معاناتها المادية ما تم تداوله عن مشاكل صرف رواتب العاملين في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في جدة.

وتعتبر هذه المراكز قياساً بالعمر الزمني وتراكم الخبرات فيها وخاصة بالنسبة لمستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض ثروة حقيقية للوطن لذلك لابد أن تدعم بميزانية مضاعفة عن ميزانيتها الحالية وخاصة أنه هناك زيادة في حالات الأمراض المستعصية.

وبالرغم من توسع القطاع الخاص في إنشاء المستشفيات إلا أنه لم يقدم أحد المستثمرين في هذا القطاع على خطوة مشابهة لكيان المستشفى التخصصي وهناك تركيز على الربح المادي بشكل أساسي من جميع دور العلاج التي أقامها القطاع الخاص ولا تتوفر لأي منها خبرات متراكمة بسبب كثرة استبدال الأطباء رغبة في خفض التكاليف بشكل مستمر مع العلم أن هذه المستشفيات تحقق أرباحاً خيالية من شركات التأمين ومن الدفع المباشر من المرضى الذين يعالجون فيها كما أن ادعاء بعض مستشفيات القطاع الخاص بأنها مرتبطة بمراكز علاج عالمية مجرد دعاية للترويج فقط وعند الاحتياج لهذه الخدمات يكتشف المريض أنها باهظة التكاليف وليس هناك آلية تربط المستشفى السعودي بالآخر العالمي.

وهنا تبرز الحاجة بشكل واضح لإقامة المزيد من المراكز العلاجية المتخصصة وفي مستوى التجهيزات الطبية المتقدمة المتوفرة في مدينة الملك عبد العزيز الطبية التابعة للحرس الوطني في الرياض وجدة.

وتكاد أن تكون الحاجة متساوية في مختلف مناطق المملكة إلى هذه المراكز المتخصصة وهذا العمل يتطلب بالطبع ميزانية مستقلة عن ميزانية وزارة الصحة يمكن تقديرها بما لا يقل عن ثلاثة مليارات ريال لكل منطقة سيقام فيها مركز علاجي متخصص وهذا يعني مبدئياً أننا نتحدث عن الحاجة إلى تسعة مليارات ريال لتغطية الثلاث مناطق الوسطى والشرقية والغربية وعلى افتراض أن المركز الموجود في الغربية يمكن أن يخدم مرضى المنطقة الجنوبية ومركز المنطقة الشرقية يخدم سكان شمال المملكة وقد لا تكمن المشكلة في عدم التحرك نحو مثل هذا العمل الوطني الهام في عدم القدرة على توفير الأموال المطلوبة بقدر عدم وجود الفريق الطبي الواحد الذي يمكن أن يتبنى المشروع ويجعله واقعاً بدلاً من أن يكون مجرد فكرة صعبة المنال والسبب في ذلك هو تشتت عمل الأطباء السعوديين في أكثر من مستشفى سواء حكومي أو خاص والأمل الوحيد الذي يمكن أن نعقد عليه الآمال في إنشاء مثل هذا العمل الوطني الضخم هو روح التعاون الموجودة لدى الأطباء السعوديين في المستشفى الجامعي بجامعة الملك عبد العزيز ويمكن القياس على ذلك لبقية كليات الطب في جامعات المملكة الأخرى كذلك لا ننسى المبادرة التي قادها الدكتور سلطان باهبري المدير العام التنفيذي لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بجدة قبل عدة سنوات بإنشاء المجلس الصحي لمنطقة مكة المكرمة ونتمنى أن لا تكون شمعة هذا العمل الذي كان يهدف لتقديم خدمات صحية للمناطق النائية قد انطفأت.

وإذا كنا بصدد الحديث عن دعم عملاق لمراكز تخصصية تخفف من آلام مرضى الأمراض المستعصية فإنه يتبادر إلى أذهاننا على الفور القلب الكبير لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني من مبادرات يسجلها التاريخ تجاه مثل هذه الأعمال الوطنية ونعتقد أنه متى ما كانت النوايا صادقة لدى مجموعة من الأطباء السعوديين لتبني مثل هذا العمل الوطني الهام فإن سمو ولي العهد سيحول الأفكار والأحلام إلى واقع ملموس.

وهؤلاء المرضى الذين يعانون من آلام ليلاً نهاراً هم جزء من المجتمع الذي نعيش فيه لهم حقوق وواجبات فرضتها ظروفهم المرضية المستعصية التي تتطلب وجود هيئات طبية وطنية ذات عمل منظم يشمل الصغير قبل الكبير بحيث تقدم الرعاية الطبية لمن يحتاجها بدون أن يتكبد المشقة والتعب بحثاً عن العلاج المناسب وفي الوقت الذي يجعله قادراً على مواجهة ويلات وصرخات مرضه المزمن وكثيراً ما نسمع عن حالات تمكن منها المرض واستشرى قبل أن تجد اليد الحانية التي تقدم لها العلاج والرعاية ووجود هذه المعاناة في الركض وراء سبل ووسائل العلاج يجعل أمر تحرك أطبائنا السعوديين تجاه مسؤولياتهم الوطنية أمراً إلزامياً وفي أقرب وقت ممكن.